



DP WORLD



برنامج مكافحة القرصنة وبناء القدرات في الصومال

اجتماع الخبراء الثاني حول

"فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإشراك المجتمعات والدبلوماسية
الناعمة"



التقرير الصادر عن الاجتماع

إعداد: مؤسسة الشرق الأدنى والخليج العربي للتحليل العسكري (إينغما)

جانب: شركة موانئ دبي العالمية (DP World)

30 سبتمبر، 2014

قائمة المحتويات

- I. مقدمة 3
- II. هيكلية الاجتماع 3
- III. كلمات افتتاحية وتصريحات رئيسية 4
- IV. فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص وآثارها على التنمية 5
- V. المشاركة المجتمعية والاستقرار والأمن 6
- جلسة نقاش خاصة لطرح الأفكار 7
- VI. القوة الناعمة والدبلوماسية العامة 8
- VII. استنتاجات وتوصيات 9
- VIII. الخطوات المقبلة 10

ا. مقدمة

برئاسة شركة موانئ دبي العالمية- مشغل المحطات البحرية العالمي (DP World)، وبفضل دعمها السخي، نظّمت مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (إينغما)، بصفتها شريكاً في المعرفة، اجتماع الخبراء الثاني حول "فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإشراك المجتمعات، والدبلوماسية الناعمة"، كجزء من برنامج مكافحة القرصنة وبناء القدرات الصومالية. عُقد الاجتماع في 26 أغسطس، 2014 في فندق موفنيك، ابن بطوطة، في دبي- دولة الإمارات العربية المتحدة.

جاء هذا الاجتماع تعبيراً عن مواصلة الالتزام الذي تم تجسيده في اجتماع الخبراء الأول الذي انعقد في شهر أبريل 2014 حول "بيئة الأعمال، والإصلاح التنظيمي، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية للاستثمار في الصومال". وفيما تمحور الاجتماع الأول حول دعم الاقتصاد الصومالي، وجذب الاستثمارات الدولية، وخلق فرص عمل للشباب كبديل عن القرصنة، سلّط هذا الاجتماع الضوء على الأدوار الرئيسية للشراكات بين القطاعين العام والخاص والمشاركة المجتمعية في التنمية، واستخدام القوة الناعمة والدبلوماسية العامة لمواجهة حالة انعدام الاستقرار، وجذب السياحة وخلق حس الانتماء إلى المجتمع وإلى البلد بشكل عام.

انعقد هذا الاجتماع وفقاً لقواعد شاتهم هاوس وضمّ حوالي خمسين مشاركاً، من بينهم ممثلون حكوميون وصناعيون، وطلاب صوماليون، وممثلون عن المنظمات غير الحكومية، وأكاديميون، ورجال أعمال من الصومال وغيرها. وتميّز هذا الاجتماع بجمع مشاركين من مختلف المحافظات الصومالية ممّن وضعوا خلافاتهم السياسيّة وأهدافهم جانباً، وتكلّموا بصوت واحد، وهو صوت الصومال ككلّ. كما وحضر الاجتماع ممثلون عن مقديشو وكيساميو وبونتلاند وصوماليلاند. وتميّز اللقاء أيضاً بمشاركة أربعة طلاب صوماليين درسوا في الخارج. ورفع هؤلاء الصوت وعبروا عن آمالهم ومخاوفهم وريبتهم إزاء مستقبلهم في الصومال.

وتولّى إدارة الاجتماع هذا السيد توفيق رحيم، المدير التنفيذي لمؤسسة غلوبسايت الاستشارية التي تُعنى باستراتيجيات الأسواق الناشئة والتي تتخذ من دبي مقراً لها.

اا. هيكلية الاجتماع

قُسم الاجتماع إلى ثلاث جلسات، أُطلق على الأولى العنوان الآتي: *تطوّر دور فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص وآثارها على التنمية*. وناقش المشاركون في هذه الجلسة مجالات التنمية المحتملة التي تدعو إلى إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وشدّدوا على الأدوات اللازمة للتعاون بغية ضمان مصلحة الأطراف المعنية كافة. وخلال الجلسة الثانية بعنوان *"أهمية المشاركة المجتمعية في الطريق المؤدي إلى التنمية والأمن"*، تم التركيز على الحاجة إلى تمكين الشباب من خلال التعليم والمشاركة، وتشجيع مشاركة النساء بشكل أكبر في جوانب مختلفة من المجتمع، بهدف إنشاء مجتمع أكثر تمكيناً ومشاركةً. وتم التشديد في الجلسة الثالثة بعنوان *القوة الناعمة والدبلوماسية العامة كاستراتيجية*

للتمكنين" على كون العنصرين المذكورين أنفاً يشكّلان أداتين رئيسيتين لتعزيز الأمن القومي، وخلق حسّ الانتماء إلى المجتمع، وتقوية القطاع الاقتصادي.

III. كلمات افتتاحية وتصريحات رئيسية

افتتح الاجتماع السيد محمد شرف، المدير التنفيذي لشركة موانئ دبي العالمية (DP World)، ثمّ توالى على إلقاء الكلمات كلُّ من وزير دولة بالرئاسة في جوبالاند عبد الغني عدي جاما، ورئيس الوزراء السابق في جمهورية الصومال الاتّحادية البروفسور علي محمد جدي، ومدير إدارة التعاون الدولي الأمني في وزارة الخارجية الإماراتية، سعادة السفير محش سعيد الهاملي.

تم افتتاح الجلسة بالكشف عن واقع إيجابي وهو أن القرصنة الصومالية لم تعد تتصدّر المقالات الصحفية، مع أن التهديد لا يزال قائماً. لكن هذا الواقع يمهد الطريق لبذل المزيد من الجهود وعقد المزيد من جلسات النقاش لتنفيذ الإصلاحات في الصومال. وتمحورت التصريحات حول أهمية مشاركة الحكومة الصومالية في القطاع الخاص، فضلاً عن أهمية دور المجتمع الصومالي عموماً، وفتة الشباب خصوصاً، الذين يفترض بهم الانخراط بشكل فاعل في المجتمع ولعب دور بارز في تحقيق التنمية مستقبلياً في بلدهم. وعلى الصعيد الأمني، تم التشديد على أهمية استعادة الثقة بنظام المؤسسات وبناء الثقة بالتدابير الأمنية المتخذة فيه. فظاهرتنا الإرهاب والقرصنة تشكّلان علامات واضحة على تعطل المؤسسات، وعلى الانفلات الأمني والثغرات الأمنية. وتشمل أدوات معالجة المشاكل على الأرض في الصومال الشراكات بين القطاعين العام والخاص وبرامج دعم أخرى تركّز على إعادة إحياء القطاعات الرئيسية مثل قطاعات الماشية والزراعة والتعليم ومرافق الرعاية الصحية والمطارات والموانئ.

كما وتم تسليط الضوء على العلاقة التاريخية بين الصومال ودولة الإمارات العربية المتحدة، باعتبار أن الصومال ليست مجرد دولة مجاورة لدولة الإمارات ودولة واقعة في المنطقة فحسب، وإنما تجمعها قواسم مشتركة عدّة بدولة الإمارات. في الواقع، يمكن لهذه الأخيرة أن تشكّل نموذجاً ممتازاً في الصومال عن الدولة التي تستعين بمصادر خارجية للعمل في القطاعين العام والخاص. وتم التأكيد على أنّه ليس من مصلحة دولة الإمارات فحسب أن ترى الصومال تقف على قدميها، لكن الأهم من ذلك هو ضرورة نمو البلاد لتصبح منطقة جاذبة للاستثمارات الإقليمية والدولية. فالأمن هو أول مطلب ضروري لنجاح أي استثمار. كما وتم التشديد خلال الجلسة على أهمية عمل قادة دولة الإمارات على دعم الاستقرار والتنمية وسلامة الأراضي في الصومال.

وفي آخر هذه الجلسة، أجمع المشاركون على ضرورة السيطرة على النزاعات الداخلية في الداخل بدون مشاركة أطراف خارجية قد تكون لها مصالح مختلفة عن مصالح الشعب والبلاد.

IV. فرص الشراكة بين القطاعين العام والخاص وآثارها على التنمية

إن الدور المتطور للشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) يؤثر بشكل متزايد على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وعلى تحسين الاستقرار والأمن في الصومال. وبشكل عام، تشمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص مجموعة واسعة من التدابير التي تعزز التنمية من خلال التعاون بين شركاء يقومون بدمج أنواع مختلفة من الخبرات بغية تحقيق هدف نهائي. وعلى الرغم من الفرص الكبيرة التي تتيحها هذه الشراكات في الصومال في مجالات حيوية مثل التعليم والإدارة المستدامة للمياه وصيد الأسماك والصناعة الزراعية، تمثلت التحديات بالقيود المفروضة على تلك الشراكات وبالحاجة إلى توسيع نطاقها لتشمل طيفاً واسعاً من الشركات وأصحاب المصلحة.

وشغل التطور التاريخي للشراكات بين القطاعين العام والخاص حيزاً مهماً من الجلسة في أثناء مناقشة سبل تحقيق التنمية في الصومال. وتمت الإشارة بدايةً إلى أنه لم يكن يوجد قطاع خاص في الصومال في الثمانينيات لأن الحكومة كانت تقدم الدعم للشعب كله. في ذلك الوقت، لم يكن يوجد إلا خمسة مستشفيات كبرى للقطاع الثالث، وعشرات المستشفيات للأطفال، و480 مرفق رعاية صحية وآلاف المدارس الممولة من الحكومة. لكن أحداث العام 1991 أدت إلى الإطاحة بالرئيس السابق سياد بري وإلى سقوط الحكومة، ما تسبب بانهيار الأمن والتنمية في الصومال.

في هذا الصدد، تم تسليط الضوء على مفهوم أساسي في اجتماع الخبراء، ألا وهو مفهوم الفرق بين "الخوف الإيجابي" و"الخوف السلبي". ويتمثل الخوف الإيجابي بالخوف من نقض القوانين المرعية الإجراء في المجتمع والضامنة لأمن الكل. أما "الخوف السلبي" فيتمثل بالمشاعر السلبية التي يدسها انعدام الأمن و/أو الاستقرار في المجتمع والتي من شأنها القضاء على كل بصيص أمل في تحقيق التنمية. من هنا، تم التأكيد باستمرار خلال الندوة على كون مفهوم الأمل يشكل أساس الأمن والتنمية في المستقبل.

وتطرق المحاضرون إلى القيود المفروضة على إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجالات عدة. وشدد المتكلمون الصوماليون مراراً على ضرورة عدم حصر تركيز التنمية على مجالات معينة في الصومال، وأكدوا على ضرورة وصول المساعدات والاستثمارات إلى البلد ككل، وإلى المجتمعات المحلية كافة فيه. فضلاً عن ذلك، وعلى الرغم من القيام بمحاولات لإدارة موارد المياه من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لا يزال يوجد نقص كبير في المواد الغذائية والمياه في مناطق عدة في الصومال. خير دليل على ذلك ما جرى في العام 2011 حين عانت الصومال من جفاف شديد ومجاعة قاسية؛ ما تسبب بموت 260 ألف شخص متضورين جوعاً. وبالتالي، تم تسليط الضوء على خطورة الوضع الإنساني المتردي والمطالبة بتقديم المساعدات وبناء السدود في تلك المناطق.

كما وتم تناول موضوع الطيران باعتبار أنه يلعب دوراً مهماً جداً في الأزمة الإنسانية، وتم إدراج عملية تسهيل النقل الجوي ضمن قائمة الأهداف الرئيسية لتحقيق التنمية في الصومال. وتمت الإشارة إلى أن حكومة بونتلاندي ملتزمة بإتمام العمل على بناء أول مطار لها قبل العام 2015 فيما تساعد الحكومة الكويتية في بناء مطار آخر في منطقة "غاروي" كما يجري العمل على بناء مطار ثالث في منطقة أخرى. يبين إصرار الصومال على استعادة السيطرة على مجالها الجوي أنها تحرز

تقدماً مستمراً في مجال تحقيق الأمن والاستقرار. وأشار المسؤولون الصوماليون إلى أن القلق الأكبر المتعلق بالطيران يتمثل بضمان توفير الأمن من جانب الحكومة في الغالب، ولكن بمساعدة القطاع الخاص عند الحاجة. في هذا الصدد، تم التنويه بأعمال ومساهمات المؤسس الراحل لدولة الإمارات، صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في قطاع الطيران تحديداً، كونه قدّم مبلغاً كبيراً من المال للصومال لشراء طائرات تمّ من خلالها إطلاق الخطوط الجوية الصومالية.

وتمّت الإشارة إلى أن الصومال خرجت حديثاً من حقبة حكم عسكري دامت عشرين سنة، وإلى أن مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص هو مفهوم حديث نسبياً بالنسبة إلى الشعب. لكن الصومال قادرة على أن تكون سلّة الخبز لأفريقيا كونها تتضمن كمية هائلة من الموارد الطبيعية غير المستغلة. وتشمل هذه الموارد اليورانيوم، والحديد الخام، والقصدير، والنحاس وغيرها. بالإضافة إلى ذلك، لدى الصومال أطول ساحل في أفريقيا، وهي تقع على مقربة من دول الخليج العربي الغنية بالنفط، ما يدل على أنها تتضمن احتياطات غير مستغلة من النفط والغاز. يجب ألا تعتمد الصومال على استيراد مواد غذائية وموارد من دول أجنبية، وإنما يجدر بها أن تتعلم كيفية استغلال مواردها الوفيرة لمصلحتها الخاصة لكي تعود بالفائدة على سكانها المحليين. في هذا الصدد، قال أحد الحضور: "لا تحتاج الصومال إلى أن تُعطى سمكة، وإنما ما يلزمها فعلاً هو تعلم صيد الأسماك والحصول على المساعدة اللازمة للقيام بذلك"، مشدداً على الحاجة إلى الانتقال من الحصول على مساعدات تقليدية إلى وضع برامج تنموية.

في هذا الصدد، تم كشف سببين رئيسيين لانعدام الاستقرار في الصومال، وهما الافتقار إلى تمثيل سياسي وقضايا متعلّقة بتوزيع الثروات وتقاسمها. في الواقع، لا توجد مساحة سياسية كافية تتيح للأقليات ولأقطاب أخرى في المجتمع إمكانية المشاركة أو الشعور بالانحراط في الحكم. فالسلطة السياسية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالانتماءات القبلية التي تعزل الشرائح المتعلّمة من السكان من خلال عدم اعتماد الجدارة كمعيار للمشاركة. من هنا، تشكل إمكانية السماح لأصحاب الانتماءات القبلية بالتعبير عن آرائهم بحرية أكبر محور اهتمام القادة الصوماليين الحاليين والمستقبليين. ويساعد هذا التطور المحتمل على رفع القضايا المحلية الرئيسية إلى صدارة العلاقات القبلية ومصالحتها من خلال التمكين. وتشكّل قضية مشاركة الشباب في تنمية المجتمع مشكلة أخرى بحد ذاتها. ففي جوبالاند وحدها، لم يتجاوز 70% من السكان سنّ الثلاثين، وهذا ما جعل مدينة كيساميو، بناءً على بنيتها العمرية، المركز الأكثر جاذبية لتجنيد أعضاء في حركة الشباب المجاهدين. والموضوع التالي الذي تمّت مناقشته هو التوزيع الصحيح للموارد الطبيعية وتخصيص المعونات. فالمعونات تقتصر نوعاً ما على مناطق معينة وهي محصورة بأفراد معينين؛ الأمر الذي يعيق التوزيع العادل للثروات بين السكان.

٧. المشاركة المجتمعية والاستقرار والأمن

يشكّل تعزيز المشاركة المجتمعية والحوار على صعيد وطني حاجة ضرورية لتمهيد الطريق لتحقيق الأمن والاستقرار في البلاد. وقد ناقش المشاركون استراتيجيات وأدوات الحفاظ على حوار هادف والتعاون مع المجتمعات المعنية وضمنها في جميع أنحاء الصومال. كما وتم التشديد على أهمية المساواة بين الجنسين والشباب وعلى أدوارهم في التنمية. كما وحضرت مسألة المصالحة المجتمعية على طاولة النقاش، وتم التأكيد على ضرورة إعادة بناء الثقة المتبادلة بغية تحقيق الأمن. ففي

الصومال، تشكّل القبائل والأسر صلب المجتمع. ومن خلال التوصل إلى إجماع وطني واسع على سلطة الأسرة، يمكن للصومال أن تحسّن نفسها بنفسها إلى حدّ كبير. لذا، ينبغي على الصوماليين أن يطلقوا مبادراتهم الخاصة الهادفة إلى تحقيق وحدة بين القبائل لصالح الوحدة الأساسية، ألا وهي "الأسرة".

وتمّ عرض مسألة مشاركة الشباب في المجتمع الصومالي على أنّها تشكّل أحد أكبر التحديات التي تواجهها البلاد وعقبة رئيسية تعيق التنمية المستقبلية. وتشمل المشاركة الفعالة للشباب خلق فرص لجيل الشباب للمشاركة في عمليات صنع القرار والخدمات المحلية وتشكيلها والمساهمة فيها فضلاً عن وضع برامج تلي الدورات التعليمية الملائمة. وناقش المشاركون أهمية التعاون ودعم الشباب بهدف التحسين، لا سيما وأن 70% من الشعب الصومالي لم يتجاوزوا سن الثلاثين. فأحدى المشاكل الكبرى لدى الشباب الصوماليين هي ميلهم إلى الانضمام إلى حركة الشباب المجاهدين بدلاً من البقاء في المدارس، فيما "تضيع" شريحة أخرى منهم خلال البحث عن فرص عمل. لذا، تمّ التشديد على ضرورة تمكين فئة الشباب من خلال توفير تدريب مهني وتلمذة صناعية بهدف التصدي لخطر تورّطهم في أنشطة غير مشروعة. وأشار أحد المشاركين إلى أهمية "جذب الشباب وتمكينهم ودعم قادة الصومال المستقبلين".

فضلاً عن ذلك، تمّ التأكيد على أهمية زيادة الوعي بشأن العنف الجسدي والعنف القائم على نوع الجنس بين المهاجرين الداخليين ومجتمعات النازحين داخلياً، نظراً للتأثير السلبي الذي يمارسه هؤلاء على المجتمع، خصوصاً وأن المشاركين نفوا وجود قوانين وسياسات تحدّ من مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة أو من توظيفها أو تعليمها. ففي التسعينيات، تمت الإشادة بالدور الكبير الذي لعبته المرأة الصومالية في عمليات إرساء السلام محلياً التي أدت إلى تحقيق المصالحة بين عدد كبير من القبائل. لكن المؤسف هو أنّه وعلى الرغم من الخطوات البارزة التي قامت بها المرأة الصومالية لتقوية العمليات الديمقراطية وتعزيز عملية بناء الدولة في الصومال، وعلى الرغم من كونها تلعب دوراً أكبر في المجتمع الصومالي نظراً لتزايد أعداد النساء ولارتفاع مستواهن التعليمي، لا تزال المرأة مهمّشة في المجتمع وعرضة للعنف القائم على نوع الجنس. لذا، من المهم إدماج المرأة في العمليات الاجتماعية والاقتصادية بهدف تمكينها. وبالتالي، يمكن للقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية أن تلعب دوراً رئيسياً في تعزيز قدراتها ومشاركتها.

جلسة نقاش خاصة لطرح الأفكار

قبل البدء بالجلسة الثالثة، تم إجراء عملية طرح أفكار بين الحضور بشأن طرق تنمية الصومال من خلال تنفيذ شراكات بين القطاعين العام والخاص. فقسم مدير الجلسة المشاركين إلى مجموعتين وطلب منهم طرح الأفكار للتوصّل إلى خطط عمل ملموسة تدعم التنمية في الصومال.

فجاءت توصيات المجموعة الأولى كالآتي:

1. إنشاء مدارس فنية متقنة للشباب لتزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمل، وخصوصاً في مجال الزراعة وصيد

الأسماك؛

2. إقامة مشاريع مشتركة بين القطاع الخاص الصومالي والقطاع الخاص الإماراتي أو إنشاء مجلس أعمال صومالي في الإمارات بهدف تشجيع الاستثمارات والنشاط التجاري في الصومال؛
3. إشراك القطاع العام في مشاريع مجتمعية مثل بناء المدارس والمستشفيات من خلال تشارك الإدارة مع دولة الإمارات كون هذه الأخيرة شكّلت نموذجاً ناجحاً.

وجاءت توصيات المجموعة الثانية كالآتي:

1. جذب المزيد من المستثمرين إلى البلاد والعمل على وضع إطار لإدارة الاستثمارات؛
 2. تطوير نظم إنذار مبكر للأزمات الإنسانية بهدف بناء قدرة قوية لتفادي الكوارث والمجاعات؛
 3. إشراك النساء والشباب في صنع القرار.
- بشكل عام، أظهرت هذه العملية قدرة الصوماليين، على مستويات المجتمع كافة، سواء كانوا رجال أعمال أو دبلوماسيين أو من فئة الشباب على إيجاد حلول تعزز رفاه الصومال كبلد، بصرف النظر عن النفضيلات السياسية أو القبلية.

VI. القوة الناعمة والدبلوماسية العامة

تشكّل القوة الناعمة والدبلوماسية العامة أداتين رئيسيتين لتعزيز الأمن القومي وتقوية القطاع الاقتصادي. وقد تمت مناقشة عوامل مثل التجارة والاستثمار والمساعدات كوسائل لبناء علاقات إيجابية بين جهات فاعلة تشمل مؤسسات من القطاعين العام والخاص. كما وتتاول المشاركون المجموعة المتنوعة من الأساليب التي يمكن بها تطبيق سياسة القوة الناعمة والدبلوماسية العامة مع التشديد على أهمية الثقافة والسياسات في هذا الصدد. ثمّ تطرّقوا إلى نماذج القوة الناعمة بهدف وضع استراتيجيات تعاون محتملة توفرّ بدائل للقوة العسكرية والقوة القسرية.

يشكّل التواصل بهدف التنمية (C4D) عاملاً محرّكاً رئيسياً لتطبيق برامج المساعدات بشكل فعّال. وأشار المتكلّم إلى أن هذا النهج يشمل حملات ووسائل التواصل الاجتماعي والحرص على امتلاك كل صومالي هاتفاً جوّالاً لنشر رسائل النوايا الحسنة والمساعدة على صقل القلوب والأذهان. في الوقت نفسه، يمكن لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي أن يساعد على عرقلة نمط تجنيد الشباب في أنشطة القرصنة البحرية أو انضمامهم إلى حركة الشباب المجاهدين. وشدد أحد المحاضرين على أهمية التواصل الاستراتيجي، كجزء من حملة القوة الناعمة، في تحويل "الشباب الصومالي البارد" إلى "شباب متحمّس"، فيصبح أكثر إنتاجية في المجتمع.

وتطرّق المحاضرون إلى التكتيكات المختلفة للدبلوماسية الناعمة مثل المساعدات الإنسانية والاستثمار في التجارة. وشكّل الواقع في تركيا مثلاً تم الرجوع إليه خلال تفسير مفهوم القوة الناعمة فضلاً عن تحقيق تكامل بين وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ التغيير. وتم التشديد على أن "الصومال هي بمثابة رجل مريض يحتاج إلى أن تتم معالجته بطريقة كريمة؛ والدبلوماسية العامة عبارة عن استثمار - استثمار في البشر، والشراكات، والشركات." كما وتم التمييز بين "الجهات المانحة التقليدية"، وهي تلك تشمل الصومال في برامج مساعداتها، و"الجهات المانحة غير التقليدية"

التي ليس لديها أي التزامات بالصومال. فطوال أكثر من 20 سنة، لم تأتِ المساعدات إلا من وكالات الأمم المتحدة مثل وكالة اليونيسيف العاملة في الصومال. وفي الوقت الحالي، تصل كميات متزايدة من المساعدات الدولية إلى الصومال من جميع أنحاء العالم وخصوصاً من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط.

لكن في هذا الصدد، أشار بعض المحاضرين الصوماليين إلى أن البلاد تحتاج إلى حلول محلية لمشاكلها وليس إلى مساعدة من الخارج. ففي العام 1969، لجأ الصوماليون إلى قبائلهم الأصلية طلباً للحماية ولم يطلبوا المساعدة من الخارج، وبالتالي، يجب أن يرجع الصوماليون إلى اختباراتهم الخاصة وأن يتعلموا منها لكي يبنوا مستقبلهم ويخلقوا فرصاً لأنفسهم ويحققوا التنمية بأنفسهم.

VII. استنتاجات وتوصيات

1. ضرورة إعادة بناء الثقة بالأمن في الصومال؛
2. إمكانية محاربة حركة الشباب المجاهدين من خلال مكافحة الفساد ودعم برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل تحقيق التنمية؛
3. ضرورة معالجة المشاكل في الداخل بدون تدخل أطراف خارجية؛
4. من شأن توحيد الرؤية والنهج لتحقيق التنمية الصومالية أن يسهل الاستثمار ويجذب الأعمال التجارية إلى البلاد؛
5. من شأن إعطاء أمل في المجتمعات الصومالية أن يشجع المجتمعات المحلية على تنفيذ التغيير؛
6. ضرورة وصول المساعدات والاستثمارات إلى أنحاء الصومال كافة مع التركيز على البلد ككل، بدون محاباة، لمعالجة مشكلة انعدام الأمن الناجم عن الفقر؛
7. ضرورة بناء سدود في المناطق المتضررة من البلاد بهدف مكافحة الفقر؛
8. ضرورة تشجيع الاستثمار في قطاعي الطيران والاتصالات نظراً لأهميتهما في الربط بين أجزاء الصومال وبالتالي توحيدها؛
9. من شأن إنشاء منطقة حرة على الساحل أن يحقق استفادة من موقع الصومال الاستراتيجي اقتصادياً وجغرافياً وسياسياً؛
10. تطوير البنى التحتية في الموانئ الصومالية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) كون هذه الموانئ مفيدة جغرافياً نظراً لقربها من الأسواق والاقتصادات الأفريقية والشرق أوسطية؛
11. تنفيذ سياسات إشراك الشباب في المجتمع عبر ضمان انخراطهم في المدارس والجامعات، ما يبعد ميلهم للانضمام إلى حركة الشباب المجاهدين أو إلى شبكات إرهابية/إجرامية أخرى؛
12. توفير الأدوات اللازمة (معلومات، تمويل، معدّات) لمساعدة السكان المحليين على الاستفادة من الموارد الطبيعية الوفيرة وتمكين البلاد من تحقيق الازدهار والرخاء؛
13. إنشاء مجموعات تركيز ومجموعات استشارية للشباب بهدف إدماجهم أكثر فأكثر في المجتمع؛

14. إنشاء مدارس تدريب تقني للشباب لتزويدهم بالمهارات اللازمة للوظائف في القطاعات الرئيسية مثل قطاعي الزراعة وصيد الأسماك؛
15. تنفيذ برامج تدريبية لتعزيز مهارات المرأة ومنحها حريّات اقتصادية تتيح لها إمكانية التخلص من التهميش والاستفادة هي وأسرتها وبلدها ككل؛
16. إشراك القطاع العام الصومالي في المشاريع وأنشطة الاستثمار الإماراتية؛ و
17. استخدام وسائل الإعلام الاجتماعية لنشر الوعي على قضايا المجتمع والوطن بهدف منع مشاركة الشباب في أعمال القرصنة البحرية والإرهاب.

VIII. الخطوات المقبلة

ستقوم مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (إينغما) بتنظيم مؤتمر مكافحة القرصنة التابع لوزارة الخارجية الاماراتية وشركة موانئ دبي العالمية (DP World). سوف يعقد هذا المؤتمر بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014 في دبي، الإمارات العربية المتحدة وقد أطلق عليه العنوان التالي: "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة". وسيتناول المؤتمر الذي سيمتد على مدى يومين، وهو المؤتمر الرابع في هذا المجال، العديد من القضايا المطروحة في هذه المائدة المستديرة مع توسيع السياق المتعلق بأفريقيا. وتشمل إحدى القضايا الرئيسية التي سيتم طرحها في المؤتمر لمحة عامة عن المبادرات والمساهمات المدعومة من صناعة النقل البحري في الصومال، بما في ذلك تأثيرها واستدامتها وتقييمها. وسيقوم قادة شركات النقل البحري بقياس مدى نجاحهم وبالبحث عن مجالات للتحسين والتعاون. أمّا الموضوع الآخر الذي ستم مناقشته فيتعلّق بالجريمة غير المشروعة الناشئة من قرن أفريقيا والممارسات المثلّي لمكافحة القرصنة والجريمة والإرهاب. كما وسيتمّ التطرّق إلى موضوع الأمن البشري ضمن سياق التهديدات سواء كانت من صنع الإنسان أو الطبيعة. في النهاية، ستم مناقشة موضوع تمكين الشباب والمرأة بغية تعزيز سبل إقامة قادة مستقبليين، ليس في الصومال فحسب، بل في أفريقيا أيضاً من أجل إنجاز عملية التنمية وبناء القدرات. بعد هذا المؤتمر الذي سيمتد على مدى يومين، سيتم عقد مائدة مستديرة تجمع بين مؤسسة إينغما وشركة موانئ دبي العالمية لمناقشة مخرجات مؤتمر مكافحة القرصنة للعام 2014 وإعطاء زخم إضافي لبناء دولة صومال مستقرة ومزدهرة.